"Lebanon needs a digital revolution", Oped in AnNahar, 27 Sep 2020

The Arabic version of the article titled "لبنان يحتاج إلى ثورة رقميـــــة" can be accessed on the website directly *(paywall)* or read below. The English version of the same article, titled "Lebanon needs a digital revolution" can be downloaded here.

لبنان يحتاج إلى ثورة رقمية

ناصر سعيدي*
ترجمة نسرين ناصر

يعز لبنان بأزمة اقتصادية هي الأعمق منذ تأسيسه في أيلول 1920. فالبلاد تتخبط راهنا في أزمات متداخلة على مستوى أوضاعها المالية ومديونيتها وقطاعها المصرفي ومعلتها وميزان مدفوعاتها، ما يتسبب بركود اقتصادي وأزمة إنسانية، حيث يرزح نحو 50 في المئة من السكان تحت خط الفقر، ويعاني حوالى 25 في المئة من الفقر المدقع. وقد تدهورت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة تناهز 80 في المئة خلال العام المنصرم، وارتفعت نسبة التضخم إلى 120 في المئة، فيما يلوح في الأفق شبح التضخم المفرط. وبدا المشهد بعد الانفجار المروّع في مرفأ بيروت في الرابع من آب، بالإضافة الى تداعيات الإغلاق الناجمة جائحة "كوفيد 19"، مما زاد حدّة الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي تنوء منها البلاد. تُقدّر كلفة إعادة الإعمار بعد الانفجار المروّع بأكثر من عشرة مليارات دولار، أي ما يزيد على 25 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولبنان ولا يمتلك لبنان القدرة على تمويلها.

هل يمكن انتشال لبنان من الهاوية؟ حجر الأساس هو إعادة بناء رجالات السياسة وإرساء «مرتكزات الحوكمةالتي أنهكها تفشّي سرطان الفساد والمحسوبيات والاستيلاء على مقدّرات الدولة والالتفاف على القوانين والنظم خدمةً للمآرب الخاصة: إنها باختصار زمرة سرق تتطلّب خلف ستار الطائفية. والمطلوب من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان هو فصل الدين عن الدولة، وبناء الدولة العلمانية. تقتضي المعافاة المستدامة وآفاق النمو في المستقبل إلى تغيير جذري في العمق اللبناني، وإرساء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، وتجديد الاستثمار في البنى المجسمة بطريقة "ذكية" والتوظيف في البنى التحتية الناعمة، وأيضاً التوظيف في القدرات البشرية. كما يجب دعم تلك الإصلاحات بمناقشات هيكلية موسعة مالياً ونقدياً. يجب ان يكون التركيز على أولوية النمو ورفع الإنتاج من أجل ابتكار استراتيجيا لاستحداث العمل. وينبغي لنا إطلاق ثورة رقمية تقود إلى دولة رقمية في لبنان (e-Lebanon). لقد باتت التقنيات الرقمية شديدة الانتشار، وتُحدث تغيراً في الحوكمة والتجارة والتصنيع والإنتاج والنقل والقطاعين المصرفي والمالي والخدمات الصحية وقطاعات أخرى. التقنية احدثت تغيراً سريعاً في الزراعة ما يُعرف بـ Agritech. نحن نعيش اليوم في ظل تطور سريع للاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي. في هذا السياق، ساهم تفشّي فيروس كورونا في تسريع وتيرة التحوّل الرقمي، والدليل على ذلك "العمل من المنزل"، والمؤتمرات عبر الإنترنت (webinars)، وتوصيل المأكولات من دون تلامس (contactless)، والتعلم عن بعد. لبنان، في هذا الإطار، بحاجة ماسّة إلى التنفيذ الجيدة بالتيار الكهربائي، وإلى تأمين خدمة اتصال ثابت بالإنترنت ومتاح على نطاق واسع. فهذان العاملان هما أساسيان جداً لدعم النشاط الرقمي وتطويره، وتعزيزه للتواصل الدائم مع الكون.

من الضروري أن يوظّف لبنان استثمارات طائلة في البنى التحتية الرقمية لخفض الكلفة التشغيلية وزيادة سرعة خدمات الحزمة العريضة، من خلال الانتقال إلى شبكات ومنصّات الجيل الخامس (5G). لقد جرى توسيع شبكة الجيل الرابع (4G) جزئياً وإنشاء مزيد من المواقع الخليوية خلال 2019-2020، مع تطوير البنى التحتية (6000 مشترك متصلون بتقنية الفايبر أوبتيك، و120000 مشترك آخر جاهزون لشبك خط الاتصالات بها، وفقاً لشركة أوجيرو، أما عدد المشتركين في الحزمة العريضة فأكبر بكثير، وبلغ 3 ملايين مشترك)، ولكن لم يُسجّل أي تحسّن ملموس في السرعة حتى الآن! في هذا الصدد، تمارس الجهات المزوّدة بخدمات الإنترنت والخدمات الرقمية ضغوطاً من أجل الحفاظ على حصتها في السوق، أضف إلى ذلك الإخفاق في وضع أسس تنظيمية وتطبيقها، ما يتسبب بعرقلة التغيير. خلال العام الجاري، انتقلت إدارة الشركتين المشغلتين للقطاع الخليوي إلى وزارة الاتصالات، ما يُنذر بالقضاء على الابتكار والتطوير. يجب أن تكون العملة الناظمة لقطاع الاتصالات مستقلة تماماً عن الوزارة من أجل تحرير القطاع وتطويره وتنظيمه، وينبغي أيضاً خصخصة الشركتين المشغلتين ("ألفا" و"تاتش").

وحده التغيير الجذري في أسلوب العمل بعيداً من الممارسات المعهودة كفيلٌ بأن يتيح للبنان المشاركة بفاعلية في التحولات الأربعة الكبرى الأساسية التي سوف تتجلى في العقود القادمة ومنها: الخدمات الرقمية مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية (FinTech)؛ والطاقة والتكنولوجيات النظيفة للحد من أخطار التغيّر المناخي وتداعياته؛ وعلوم الصحة والحياة؛ والذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين، والروبوتيات، وتقنيات النانو.

سوف يشهد القطاع المصرفي اللبناني عملية كبرى لإعادة هيكلته وتقليص حجمه في السنوات المقبلة. ومع استعادة الثقة، سوف يكون استخدام التقنيات الرقمية واعتماد التكنولوجيا المالية على نطاق واسع ضروريّين من أجل الحفاظ على التنافسية. تشهد دول مختلفة، مثل أستونيا والصين وكينيا ومالطا وتايلاند وسنغافورة، للفوائد التي يمكن أن تتحقق على مستوى التنمية الاقتصادية عند اعتماد التقنيات الرقمية في خدمات الدفع والعمليات المصرفية.

من شأن اعتماد التكنولوجيا الرقمية على مستوى الحكومة أن تعزز المالية العامة وخفض عجز الموازنة من خلال تحسين آلية الرقابة على المعاملات وجباية الضريبة على القيمة المضافة وتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب العقارية، وزيادة إنتاجية الخدمات، والحد من الهدر والرشاوى والفساد في المشتريات العامة والإنفاق. ومن شأن اعتماد بطاقات رقمية لجميع الموظفين في القطاع العام أن يساهم إلى حد كبير في خفض أعداد موظفي "الظل" والموظفين الذين لا يحضرون إلى العمل، ونسبة هؤلاء نحو 20 في المئة من المجموع! ويؤدي ذلك بدوره إلى خفض التكاليف الناجمة عن توظيفهم. الحوكمة الرقمية هي أداة قوية وفعّالة في مواجهة الرشوة والفساد.

يتيح إطلاق البطاقة الرقمية للهوية الشخصية (كما في أستونيا) الوصول إلى جميع الخدمات الإلكترونية، بما في ذلك الحكومية منها، ويسمح بالتصويت الآمن في الانتخابات. ومن أجل تحقيق الثورة الرقمية في لبنان، علينا إنشاء مؤسسات رقمية، ووزارة للاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي (بما يشمل قطاع الاتصالات)، وإقرار قوانين وتنظيمات لدعم التكنولوجيات الجديدة والاعتراف بالأصول الرقمية وتنظيمها. ويجب إنشاء معهد وطني للعلوم والتكنولوجيا يضمّ مختبرات رقمية وحاضنات ومسرّعات أعمال رقمية. وحين يصبح لبنان دولة رقمية، سوف يتيح ذلك للاستفادة القصوى من رأس المال البشري ومن الكفاءات التي يتمتع بها الشباب ورؤاد الأعمال اللبنانيون، والموارد البشرية ويساهم بذلك أيضاً في استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة لتعزيز الابتكار التكنولوجي والقطاعات الأكثر اعتماداً على المعرفة. في هذا الإطار، تشير الأدلة المستمدة من الصين وبلدان أخرى إلى أن زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة في تطبيق التكنولوجيا الرقمية تؤدّي إلى تحسّن النمو بمعدّل 0.3 نقطة مئوية. ومن أجل أن يصبح لبنان دولة رقمية، يجب إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، لكن القطاع الخاص اللبناني الذي يمتلك مؤهلات كبيرة يستطيع أن يكون رأس الحربة في إطلاق ثورة رقمية تنقذ لبنان وتُحدث تحوّلاً في المشهد الاقتصادي.

* خبير اقتصادي وويبر سابق ونائب أول لحاكم مصرف لبنان سابقاً

أسرتا "النهار" و"الأميركية" تحضان اللبنانيين على الأخيرة على العدد.

(تصوير نبيل اسماعيل)